مخرجات الحوار الوطنية يؤكد:

توافقات الموقعة منذ العام 2006م

الالتفاف على اتفاق فبراير وتشكيل لجنة منفردة للحوار الوطني

اضافة شروط تعجيزية مع كل دعوة من المؤتمر للحوار

استخدام الحوار لتعطيل الاستحقاقات الدستورية

رفض المشاركة في حكومة وحدة وطنية تستمر بعد الانتخابات

رفض مبادرة العلماء ووساطة المعهد الديمقراطي لاستئناف الحوار

ومنها مقترحات قُدمت عبر المعهد الوطني الديمقراطي لتقريب وجهات النظر وبعد أن استنفدت كل السبل في التفاهم مع أحزاب اللقاء المشترك وسعيها لتعطيل الاستحقاق الدستوري وإدخال البلاد في منزلق خطر نتيجة هذا النهج غير المسؤول، تم الطلب من مجلس النواب بتحمل مسؤولياته الدستورية والتصويت النهائي على تعديلات قانون الانتخابات بما يكفل إجراء الانتخابات في موعدها المحدد في ابريل ٢٠١١م في مناخات حرة ونزيهة».

وأوضح التقرير أن المؤتمر طالب أحزاب اللقاء المشترك بمواصلة الحوار لتحقيق الشراكة وبحيث يتم تشكيل حكومة ائتلافية تشرف على الانتخابات النيابية وان يتقدم المشترك بأي تعديلات دستورية إلى مجلس النواب على أن يتواصل الحوار تحت قبة البرلمان، لكن كعادتها رفضت الدعوة.

وأكد التقرير حرص المؤتمر التأكيد على عدم تجاوز المؤسسات الدستورية ورفض كل المحاولات الانقلابية على الدستور وتقدم بالعديد من المبادرات، وأن المشترك تعمد التقليل من أهمية المبادرة التي تقدم بها المؤتمر الشعبي العام في مجلس النواب ومجلس الشورى بتقديم مشروع التعديلات الدستورية مما أثار الكثير من الجدل خاصة ما يتعلق بتحديد فترة رئاسة الجمهورية بخمس سنوات.

وقال التقرير :»مع تطور الأحداث التي شهدتها المنطقة بعد أحداث تونس ومصر، عملت أحزاب اللقاء المشترك على خلق مناخات مشحونة بالتوتر، وقدم المؤتمر وحلفاؤه عقب ذلك رؤية للمشترك لاستئناف الحوار عبر اللجنة الرباعية، كما دعا فخامة رئيس الجمهورية في ٢ فبراير ٢٠١١م إلى اجتماع مشترك لمجلسي النواب والشورى.. موضحاً أن فخامته قدم فيها مبادراته المتعلقة بدعوته للحوار المعروفة والتي تم إعلانها عبر كل مؤسسات الإعلام.

وأشار التقرير إلى أن اللجنة العامة للمؤتمر الشعبي العام وأحزاب التحالف الوطني أكدت في اجتماعها على ماورد في مبادرة فخامة رئيس الجمهورية واستعدادها لاستئناف الحوار للخروج من حالة الانسداد في الحوار .. مبيناً أن فخامته قدم مبادرة عبر مدير المعهد الديمقراطي أكدت على حق التعبير السلمي بعيداً عن العنف، واستئناف الحوار ومع ذلك فإن المؤتمر وأحزاب التحالف الوطني الديمقراطي لم يقفوا عند هذه الحدود بل ظلوا يبذلون كل المحاولات للخروج بالحوار من حالة الانسداد .

وقال التقرير:» إن فخامته استقبل وفدا من أصحاب الفضيلة العلماء والمنخرطين في لجنة علماء المرجعية، وقد عقد عقب ذلك مؤتمر في جامع الصالح لأصحاب الفضيلة العلماء من مختلف أنحاء الوطن لمناقشة الأزمة القائمة من كافة جوانبها وتحدث فخامة الرئيس الذي فوض العلماء بما سبق معرفته وطرحه وحيث كان الفهم السائد للنقطة الرابعة، وبعد انتظار دام عدة أيام ظلت خلالها قيادة المشترك تتعذر بانشغالها وعدم عقد اجتماعاتها للنظر في المبادرة «.

وأضاف :»لكن وفداً آخر ضم عدداً من الوسطاء من أعضاء التجمع اليمني للإصلاح والشيخ صادق عبدالله بن حسين الأحمر وعدداً آخر من المشائخ حمل إلى فخامة الأخ رئيس الجمهورية خمس نقاط جديدة باعتبارها الرد من المشترك وهي نقاط يكتنفها الكثير من الغموض».

وتابع :» وحيث كان الفهم السائد للنقطة الرابعة، أن يكمل رئيس الجمهورية فترته الرئاسية حتى ٢٠١٣م وخروجه بالثقة الممنوحة له من الشعب في صناديق الاقتراع، وقد طلب فخامة رئيس الجمهورية عند استقباله للوفد أن يحددوا موقفهم بوضوح كونهم وسطاء مفاوضين فطلبوا مهلة لتوضيح ذلك».

واستطرد التقرير: «بعد كل ذلك اضطر فخامة رئيس الجمهورية لتوضيح ذلك الموقف، واصدر بياناً باسم مصدر في مكتب رئاسة الجمهورية أكد أن الانتقال السلمي للسلطة لايتم عبر الفوضى وإنما عبر الاحتكام لإرادة الشعب المعبر عنها من خلال الانتخابات ليختار من يريد حكاماً له».

وأشار التقرير إلى أن أحزاب اللقاء المشترك دفعت بأعضائها إلى الاعتصام في الساحات في كل من تعز وصنعاء وبعض المدن، متحالفة في ذلك مع العناصر الحوثية المتمردة والعناصر الانفصالية والإرهابية والخارجة على القانون واستغلت مناخات الأزمة التي تم افتعالها وقامت بالتحالف مع العناصر الانفصالية المرتدة عن الوحدة بارتكاب أعمال عنف وشغب وفوضى خصوصاً في بعض مديريات عدن ولحج والضالع وحضرموت سقط ضحيتها عدد من المواطنين والجنود وتخريب عدد من المنشآت والممتلكات العامة والخاصة.

وأكد التقرير أن قيادات اللقاء المشترك تعلن اليوم بوضوح رفضها للحوار ومطالبتها الصريحة بإسقاط النظام وتجاوز الشرعية الدستورية، مدعية التحامها مع ما تسميه الشارع، مستغلة بعض الحماس او المطالب لدى بعض الشباب الذين لديهم قضايا مطلبية مشروعة، ونوه إلى أن الدولة أكدت دائما استعدادها لتلبيتها في إطار الإمكانات المتاحة وشكلت لذلك لجنة برئاسة رئيس الوزراء للحوار مع الشباب ومعالجة قضاياهم وإعطائها الأولوية في برنامج الحكومة وخططها ، علماً أن من يتولون إدارة شؤون تلك الاعتصامات والإنفاق عليها هي قيادات في أحزاب اللقاء المشترك والتي لديها قناعة تامة بأن وصولها للسلطة لن يتم إلا بما تسميه إسقاط النظام بالفوضى والانقلاب على الديمقراطية والانزلاق بالوطن ووحدته نحو المجهول.

وأكد التقرير أن الشعب ومؤسساته الدستورية لن يسمح بذلك وسيتصدون له حفاظاً على الوطن وأمنه واستقراره ووحدته وشرعيته الدستورية ومكاسبه التي حققها في ظل راية الثورة والجمهورية والوطن والديمقراطية.

وفي ختامه يؤيد مبادرة الرئيس

ويحث كافة التنظيمات والأحزاب السياسية للإعداد لذلك وترتيب أمورها لخوض تلك الانتخابات بحيث تأتي كما يريدها الشعب اليمني انتخابات نموذجية تنافسية حرة ونزيهة تخضع للرقابة الداخلية والدولية.

- يشيد المؤتمر الوطني العام بالحركة الشبابية اليمنية التي تتطلع بكل الصدق وعمق الولاء لله والوطن والثورة والجمهورية والوحدة لأداء دورها في المشاركة السياسية وفي تحمل المسؤولية في كافة المواقع التي تؤهلهم قدراتهم واختصاصاتهم.

وفي هذا الصدد يؤكد المؤتمر الوطني العام على إيمانه المطلق بمقدرة الشباب باعتبارهم قوة حركة النمو والتطور داخل المجتمع اليمني الجديد في الحاضر وكونهم قادة التغيير في الحاضر والمستقبل، وبأنهم سيظلون موضع اهتمام ورعاية القيادة السياسية والدولة والشعب اليمني باعتبار ذلك واجباً ومسؤولية جسيمة يتحملها الجميع.

- يؤكد المؤتمر الوطني العام على وجوب يقظة كل اليمنيين رجالاً ونساء لما صارت تمثله المخاطر المحدقة بالنسبة للوطن اليمني ومحاولات إشعال فتيل الفتنة والاحتراب والفوضى فيه من خلال إغلاق المنافذ المتاحة اليوم على مصراعيها أمام استئناف الحوار وتحقيق الوفاق الوطني الشامل، فمن حق كل أبنائه أن يقلقوا عليه وأن يسهروا من أجل حمايته وصيانة مكتسبات الثورة والجمهورية.

- يدين المؤتمر الوطني العام كل الأعمال التي تستهدف أمن واستقرار الوطن اليمني وتخدم أعداء وحدته وديمقراطيته.

- يشيد المؤتمر الوطني العام باليقظة الوطنية العالية التي يتحلى بها اليمنيون جميعاً في كل الظروف والأحوال والأحداث التي تقوم هنا أو هناك.

- يهيب المؤتمر الوطني العام بالدور الذي يقوم به رجال الأمن في حماية المسيرات والاعتصامات وتعزيز الأمن والاستقرار.

- يشدد المؤتمر الوطني العام في هذا الصدد على المسؤولية الكبيرة التي يجب أن تتحملها الأحزاب والتنظيمات السياسية في حماية الوحدة اليمنية وتعزيز المسيرة الديمقراطية والحفاظ على الأمن والاستقرار.

- إدراكاً من المؤتمر الوطني العام لما آلت إليه الأمور السياسية في البلاد، فإنه ينبه ويحذر من مغبة ذلك، ويناشد جميع أبناء الوطن اليمني كل حسب اقتداره ودوره ومكانته، بتحمل المسؤولية الوطنية الغالية الملقاة على عاتقه تجاه أمن وسلامة الوطن والمواطنين، وذلك من خلال العمل الجاد والمشترك في كل المواقع والميادين من أجل تحقيق الاصطفاف الوطني الذي ظل سمة إيمانية ومبدئية حكيمة بالنسبة لشعبنا اليمني لمواجهة كل المخاطر والتحديات والخروج الى الحالة السوية التي تمتلك كل أسباب العافية كالتزام وطني وأخلاقي وولاء لكل المبادئ والقيم التي يؤمن بها الجميع وبما يعزز ويعمق الصلات الأخوية التي تربط بين كل أبناء الوطن وبالعروة الوثقى التي لا انفصام لها والتي تشد كل اليمنيين الى بعضهم البعض كالبنيان الواحد الشامخ الراسخ الوجود والبقاء.

ورثة المسئولية

يؤكد المؤتمر الوطني العام على أن جميع المشاركين فيه سيكونون يداً واحدة في خدمة الحوار الوطني ورفض الفوضى ودرء المفاسد والحرص على خدمة المصالح الوطنية العليا وتحقيق الإصلاح الشامل، ويؤكدون عزمهم مواصلة العمل على نهج الثوابت الوطنية الراسخة وتحقيق الغايات الوطنية النبيلة التي تستهدفها القيادة السياسية العليا في الوصول بكل الجهود الوطنية الى إنجاز وتنفيذ كل ما يتم التوصل إليه من خلال إرادة واحدة لكل اليمنيين هي إرادة الوفاق والاتفاق ورفض الاختلاف والتمزق والشقاق، والعمل من اجل صالح الوطن وصالح الشباب عموما ودعم تطلعاتهم في بناء قدراتهم وتنمية مهاراتهم وأداء دورهم.

فالشباب هم ورثة المسؤولية في كل جوانب الحياة على الأرض اليمنية وهم قادة المؤسسات الدستورية والسلطات المحلية ومؤسسات المجتمع المدني وهم صناع التنمية الحقيقية وهم قوة الشعب المتنامية في عصر العلم وثورة التكنولوجيا وتقنية المعلومات وفي قلب معركة الانتصار لحقوق الإنسان وحريات الفرد والمجتمع ورسوخ الحكم الرشيد والنهج الديمقراطي العادل والمزدهر بإذن الله.

ولا يمكن القبول بالوصاية على الشباب من أحد أياً كان فرداً أو حزباً أو سلطة، فهم الأوصياء على أنفسهم في حاضرهم ومستقبلهم.

- يعبر المؤتمر الوطني العام عن قلقه من الاحتمالات التي صارت تتأكد بين حين وآخر من سعي البعض لتحقيق مآرب خاصة ضد الشعب والوطن والأمن والاستقرار.

- يحذر المؤتمر الوطني العام من كل صور وأشكال إثارة النعرات العصبية والقبلية والطائفية والعنصرية الهادفة لتأسيس كيانات عصبوية قبلية أو عنصرية ومناطقية معادية للوحدة الوطنية ولكل مكاسب الحياة الحرة الكريمة في الجمهورية اليمنية.

- يؤكد المؤتمر الوطني العام أن شعبنا اليمني الأبي الوفي الذي يمتلك رصيداً عظيماً من الانتصارات التاريخية قادر على تجاوز هذه الحالة الاستثنائية بكل ما تمثله من مخاطر وتحديات، وسوف ينتصر مجدداً للوحدة والديمقراطية ويصون الشرعية الدستورية ويواصل بناء وتحقيق المزيد من المنجزات الوطنية الإنمائية ويحافظ على مكتسبات حياته الحرة الكريمة بإذن الله وتوفيقه وبمشيئة كل الأحرار اليمنيين الذين هم شعب الإيمان والحكمة والفقه والتسامح والوسطية والاعتدال.

- أقر المؤتمر الوطني العام تشكيل لجنة من بين أعضائه لمتابعة تنفيذ القرارات والتوصيات التي خرج بها.

ويعتبر المؤتمر الوطني العام هذا البيان بكل ما احتوى عليه من قرارات وتوصيات عهداً أدبياً والتزاماً وطنياً ومنهجاً سوف يلتزم به الجميع ويعملون مع الآخرين الذين لم يتسنَ لهم المشاركة في المؤتمر الوطني العام من أجل تحقيقه باعتباره يمثل رؤية وطنية معبرة عما يريده شعبنا اليمني بكل فئاته وتكويناته الرسمية والشعبية من أقصاه إلى أقصاه.. والله ولي التوفيق.

بسم الله الرحمن الرحيم

(ربنا لا تزغ قلوبنا بعد إذ هديتنا وهب لنا من لدنك رحمة إنك أنت الوهاب).

صدق الله العظيم.

صدر بصنعاء بتاريخ 10 مارس 2011م

أولويات المؤتمر الوطني

- سرعة فتح باب القيد والتسجيل للناخبين الجدد ومراجعة الجداول لانتخاب السلطة التشريعية في أقرب موعد دستوري
- حث كافة الأحزاب والتنظيمات السياسية على الإعداد والترتيب للانتخابات الرئاسية في موعدها المحدد وفقاً للدستور
- استئناف الحوار الوطني وتوسيع قاعدة المشاركة
- التمسك بالشرعية الدستورية
- اصطفاف الجميع في خندق حماية الجمهورية التي وُجدت واستمرت محصنة بالوحدة والديمقراطية
- إنجاز التعديلات الدستورية من خلال لجان تشارك فيها كافة الأطراف المعنية
- إدانة كل الأعمال التي تستهدف أمن واستقرار الوطن
- دعوة كل اليمنيين الى اليقظة والحذر من محاولات إشعال فتيل الفتنة
- متابعة قضايا الفساد ومحاسبة الفاسدين
- سرعة إجراء التغييرات المطلوبة في كافة أجهزة الدولة
- متابعة التحقيق في أي انتهاك لحقوق الإنسان أو الانحراف بوسائل التعبير السلمي إلى العنف